

## حكم إسلامي في غزة؟ يا للهول!

اسعد ابو خليل\*

قرر النظام الرسمي العربي أن يرفع لواء العلمانية. هكذا فحاة: يبدي التحالف العربي الخاضع لقيادة آل سعود (والذي يضم أنظمة لا تزال تحاول أن تستمد شرعية ما من أنساب ذات صفة دينية، حقيقية كانت أم مزعومة) قلقاً من إمكان قيام إمارة إسلامية في غزة.

الصحافي جورج ناصيف (العلماني - أيضاً فحاة - ورغم كتاباته المملأ بالابتهالات الدينية الحارة) أعلن أنه، باستثناء تجربة جعفر النميري (المدعومة من الولايات المتحدة حتى لا ننسى)، لم يسبق أن نشأ نظام إسلامي في العالم العربي. بدا الصحافي ناصيف مذعوراً في حديثه على شاشة عتاة العلمانية، أي شبكة إرسال القوات اللبنانية (العلمانية أيضاً لو تجاهلت الصليب الذي يبدو لي معكولاً) يبدو أن الصحافي المرموق، ربما، لانهماكه بتغطية «ثورة الأرز»، لم يسمع بانباء رجم العشاق وقطع الرؤوس - فقط حين يحين قطافها الشرعي - في مملكة الحب والوفا منذ العشرينيات. هل يحتاج أهل اللبرالية في الإعلام العربي الى دروس في تاريخ الدول الدينية في الشرق الأوسط وفي خارجها؟ هل هم جاهلون لتاريخ تمويل الحركات المتعصبة في منطقتنا في مواجهة فكر التنوير على امتداد ما يزيد على نصف قرن؟ هل يجهل هؤلاء أن نظام الطالبان (الذي حظي باعتراف ثلاث دول لا غير: السعودية ودولة الإمارات وباكستان) بُني على تقليد النموذج الوهابي؟ أما النظام المصري، فاعلن رسمياً أنزعاجه الشديد مما حدث في غزة، وأضاف أنه لن يسمح بإقامة دولة دينية على حدوده. لكنه لم يبد قلقاً (ليس بعد على الأقل) من وجود دولة على حدوده، وفوق أرضه لعقود، ذات وقاحة فجة في اعلان هويتها الدينية وتمييزها المبني على العنصر الديني.

أما أبو مازن، فقد وجد هكذا فحاة شجاعة خانته على مر السنين. هو ذا الملحق التنظيمي في تاريخ حركة فتح، والذي لم يكن ليحمل بتولي منصب قيادي في حركة فتح، لو لم تمهد إسرائيل الطريق له (بالصدفة طبعاً، وهي خير من ألف انقلاب) عبر قتل العشرات من قياديي حركة فتح عبر العقود، وعبر تزكية شخصية من ادارة بوش. وإدارة بوش، والوزيرة رابيس شخصياً، أصبحت المرجح الدستوري الفلسطيني الرسمي والأعلى: فهي تقرر إذا ما كانت إجراءات ما دستورية أو غير دستورية في السلطة الفلسطينية. لكن المعايير الدستورية الأميركية تخضع للتغيير الملائم: فعندما شغل ياسر عرفات منصب رئيس السلطة، أفتت الإدارة الأميركية بسلطات هائلة لرئيس الوزراء (وهو منصب اخترعه للإدارة الأميركية الرئيس السابق للموساد، افرام هلافي، مثلما أفاد هو في مذكراته). أما اليوم، فهي تفتي بعدم وجود أية صلاحية تذكر لرئيس الوزراء. وقد تدور الدوائر من جديد إذا ما تم انتخاب رئيس للسلطة (وأية سلطة) معاد للمصالح الأميركية والإسرائيلية. وعندها، يقتضي الأمر إصدار فتوى أميركية جديدة لتقرير أمر شرعية القرارات الفلسطينية، إذ إن الإدارة الأميركية هي الأصل لتقرير المصلحة الفلسطينية العليا (مثلما أعلن أولمرت وبوش

بعد اجتماعهما قبل ايام أن أبو مازن هو «الزعيم الفلسطيني الأوحد» (نشك أن يكون الرجلان قد لاحظا المفارقة في التعبير من زاوية التاريخ العربي المعاصر).

لكن الهلع الذي أصاب الإعلام السعودي واللبرالية العربية لم يكن له مثيل. يا للهول. احتمال إقامة حكومة إسلامية في المنطقة العربية الغارقة في العلمانية (الوهابية)؟ فتناطح لبراليو الإعلام العربي لإدانة أعمال شنيعة من جانب حركة حماس، إذ إن الحكم الفتحاوي (المدعوم من الأصوات نفسها) كان قائماً على العلمانية المطلقة وعلى حكم القانون والشفافية والسيادة المطلقة والولاء للمصلحة الفلسطينية فقط وعدم السماح، خلافاً لحماس، لسلطات خارجية إقليمية بالتدخل في الشأن الفلسطيني. وحكم السلطة الفلسطينية كان منافياً للتعذيب والتحكيل (إلا بهؤلاء الإرهابيين الذين حاولوا إقلاق راحة إسرائيل). وخطاب أبو مازن أمام المجلس المركزي الفلسطيني (ومن المضحك كيف تذكر أبو مازن وجود منظمة التحرير فحاة بعد نجاح حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية بعدما رُميت المنظمة في سلة المهملات إذ ارتأت اسرائيل وأميركا أن التعامل مع السلطة في عصر أوسلو هو سهل) كان غريباً في مفرداته. وكان الحضور في المجلس يصفقون لعماس على طريقة تصفيق مجلس الشعب السوري أو المصري الخ. فابو مازن، الذي اعتذر رسمياً مرة لوصفه اسرائيل بـ«العدو»، لم يتورع عن وصف أعدائه الفلسطينيين بـ«المجرمين والقتلة والإرهابيين». وأبدى أبو مازن استعدادة للقاء أولمرت من دون شروط، لكنه (وبإيحاء) رفض أي لقاء مع حماس. وأورد أبو مازن أخباراً و«معلومات ووثائق»، على طريقة حكومة السنورة في إشارتها إلى تورط سوريا في نهر البارد، وعلى طريقة الولايات المتحدة في إشارتها إلى تورط إيران في الشؤون العراقية - إذ إن الولايات المتحدة ترفض بتاتاً أي خرق للسيادة العراقية (إلا إذا حدث باسم «التحرير» طبعاً). عن تورط «جهات إقليمية» في أحداث غزة. ظهر أبو مازن كأنه قد تناول لتوه منشطاً أميركياً، وبجرعات إضافية، حتى كنا نخاله سيطلع علينا بـ«نقاط سبع».

والحديث عن طغيان حماس في غزة يحتاج إلى الكثير من الشرح ورسم السياق. صحيح أن حماس انقلبت، لكنها انقلبت على قوات خارجة على الشرعية الوطنية الفلسطينية المنبثقة عن المجلس التشريعي. فصصابت الدحلان استمدت شرعيتها - اذا كانت هي شرعية - من دعم مباشر من استخبارات دول عربية وإسرائيل والولايات المتحدة. ذلك حدث الانقلاب (وهو حال حساسيات اللبرالية العربية المتمسكة بالانتخابات على الطريقة المصرية أو على طريقة التعيين الوهابية) سُجل بمجرد فوز حماس، حيث بدأ مشروع تقويض السلطة المنتخبة عبر استعمال أبو مازن (وهو جاء إلى منصبه - بعد أن كان مجهولاً من الشعب الفلسطيني طيلة عقود النضال - بإرادة أميركية - إسرائيلية مشتركة). ويمكن القول إن حماس تعاملت مع أبو مازن («الأخ الرئيس») كما كان إسماعل هنية صمّر على تسميته) بكثير من السذاجة السياسية المفرطة، مثلما تعاملت مع الوساطة السعودية بكثير من الغباء (وهذا يشبه موقف

حزب الله من «الوساطة السعودية في لبنان بالرغم من أن أي قارئ (أو قارئة) يستطيع أن يتبين الموقف السعودي الرسمي بوضوح في الإعلام السعودي الرسمي (وكله رسمي إذ إن تنوع الأبواق ما هو الا تعبير عن تنوع الأمراء). كذلك تعاملت حماس (ولا تزال تتعامل) مع الحكومات الغربية الرسمية بالكثير من فكر التمني المبني على الظن، أن الغرب سيتعامل بإنصاف بمجرد تقديم القرائن له. وهذا ما يفسر لجوء حركة حماس إلى صفحة الرأي في جريدتي «الواشنطن بوست» و«نيويورك تايمز» لشرح موقف الحركة من التطورات بدل مخاطبة الجمهور العربي. وحاول مسؤول حماس أن يعرض في الصحيفتين حسن السلوك على الرأي العام الأميركي. قد يكون ممثل حماس خُذع بشعار فوكس نيوز «منصف ومتوازن»، صدقة.

والتعامل الإعلامي العربي مع أحداث غزة فيه الكثير من النفاق والقليل من المواقف المبدئية. حاول البعض على شاشات التلفزيون أن يتصنع الاستفطاع من أعمال عنفية لحركة



### هل يحتاج أهل اللبرالية إلى دروس في تاريخ تمويل الحركات المتعصبة في منطقتنا لمواجهة فكر التنوير على امتداد ما يزيد على نصف قرن؟



حماس. هؤلاء لم نسمع منهم صحيات أو تاوهات في الوقت الذي لم نتوقف فيه إسرائيل عن قتل المدنيين الفلسطينيين (والفلسطينيات) عبر السنين الماضية (قبل الانتخابات التشريعية الأخيرة وبعدها). ثم أين كانت أخلاقيات اللبراليين العرب عندما كانت عصابات الدحلان تنكل بالمناضلين الفلسطينيين وتقتلهم (وبينهم يساريون علمانيون) في الوقت الذي انصرف فيه هؤلاء إلى الترويج لأوسلو. لكن هذا هو نهج اللبرالية العربية: نهج يستطاع أية إهانة لفظية لليهود (أو صير في هذا الاستفطاع في ذاته) ويستكت عن ذلك مخيم فلسطيني أهل بالسكان من جانب الجيش الإسرائيلي (أو اللبناي). يتور اللبراليون العرب إذا ما أظهر أدهم عداء للغرب، لكنهم يؤيدون عمليات إبادة تنفذها الأنظمة العربية نفسها التي تحظى بتأييدهم وتهيلهم. لكن هناك بين الحين والآخر من ينتقد اسرائيل بين اللبراليين العرب إذا ما رأوا في فعلة ما (من إسرائيل) ضرراً على مصالح التطبيع مع إسرائيل، الزين في جريدة النهار، وهي تُعد جريدة «البرالية» في لبنان

ويمينية في أي مكان آخر. لكن يجوز للبنان ما لا يجوز لغيره، وذلك بسبب طبق التحولة الشهير على ما نظن). غير أن على حركة حماس أن تجيب عن عدد من الأسئلة: هل قطعت حماس وعن اقتناع مع تجربة بداياتها والتي شابها الكثير من التعصب والتزمت والاستفزاز الديني والجنسي ومن التحليلات التي تجاهلت الوجود المسيحي (وحتى اليهودي على المستوى الإنساني)؟ كيف ستتعامل حماس مع المجتمع الفلسطيني المتنوع والمتسامح، والذي شهد منذ انطلاقة جذوة الرفض الفلسطيني للاستعمار الصهيوني حراكاً نسانياً مميزاً وشجاعاً؟ كيف تفسر حماس توقيت قيامها بالسيطرة العسكرية على غزة؟ هل تظن حماس أن وحشية عصابات الدحلان كافية لتسويغ أعمال وحشية قام بها مقاتلون لحماس، إلا إذا كانت الحركة تنوي استبدال سلطة قمعية بأخرى؟ ما هو برنامج حماس السياسي في المرحلة الراهنة: مع أوسلو أم ضد أوسلو؟ هل ترى حركة حماس أن المجتمع الفلسطيني مجتمع ذو هوية دينية واحدة؟

إن الإجابة عن هذه الاسئلة يمكن أن تجلي للمجهور العربي والفلسطيني الكثير من الأمور التي ضاعت بين سرية قرار حماس وبين تدني الإعلام العربي السعودي (الحريري في لبنان) الصريح لمشروع محمد دحلان، وما يمثل من ظاهرة مرضية في تاريخ النضال الفلسطيني.

تقترب ادارة بوش من نهايتها: فالسنة الأخيرة هي، بمعيار السياسة الأميركية، لتصرف الأعمال ليس إلا، وذلك بسبب الانهماك بالانتخابات الرئاسية. وفي الأشهر المقبلة، سيجاول الرئيس الأميركي ما أمكن ترتيب العالم العربي، لا لإعادة هيكلته مثلما كان المبتغى، بل للتقليل من حجم الخسارة والتخطيط اللتين تعانيهما السياسة الأميركية الخارجية في العالم العربي. ويعترف حتى المحافظون الجدد، وإن لم يعترف من حبابهم في الإعلام العربي، بأن كل فرضيات المشروع الأميركي في المنطقة وتمنياته سقطت الواحدة تلو الأخرى. والوضع الفلسطيني يمثل نقطة التقاء بين المشروعين الإسرائيلي وما بقي من المشروع الأميركي. والحكومات العربية، بالرغم من عدم صدقيتها (أمام شعوبها وأمام العالم) وانعدام شرعيتها الشعبية، تهرع كالعادة لتنفيذ ما يُطلب منها. والشعب الفلسطيني يرحح تحت احتلال تفاقم بعد اقامة وهم السلطة (مثلما سناه رشاد أبو شاور) المتمثل في أوسلو. لكن القنوط والاكنتاب المنتشرين يساعدان في إيجاد مناخ مؤات لتحرير مشاريع معادية للمصالح الشعب الفلسطيني. غير أن هناك حقيقة مضيئة: فبعد مئة وعشر سنين على عقد المؤتمر الصهيوني الأول في سويسرا، فشل المشروع الصهيوني في تطويع الشعب الفلسطيني وفي الحصول على قبول عربي لفكرة اسرائيل، مهما أفتتحوا من سفارات إسرائيلية في عواصم عربية تحتاج الى جيوش جرارة لحمائنها من غضب ما كان يسمى بـ«الجماهير» (أو ما يسمى في الصحافة الأميركية بـ«الشارع العربي» - والتسمية للتحقير).

\* أستاذ العلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا (موقعه على الإنترنت: angryrab.blogspot.com)

## لماذا عزف الجزائريون عن صناديق الاقتراع؟

ياسين تحلالي\*

على الرغم من كل دعاية السلطة لتقديم انتخابات 17 أيار التشريعية كموعود «فارق مصري»، لم تتجاوز نسبة المشاركة فيها حدود 36 في المئة. وقد سارع وزير الداخلية، نور الدين زرهوني، تفسيراً لهذه النسبة الهزيلة، إلى التحديد بـ«الأحزاب التي لم تؤد دورها في تجنيد المواطنين»، وحذا حذوه بعض المحللين السياسيين الذين أكدوا، كل بلغته «العلمية» الخاصة، «تراجع الإهتمام الشعبي بالسياسة».

وإذا كان «تراجع صدقية الأحزاب» واقعاً لا جدال فيه، فإنه واقع لم يأت من عدم، فهناك ما يفسره في تاريخ المرحلة العصبية التي تجتازها الجزائر منذ إلغاء نتائج انتخابات كانون الأول 1991 التشريعية. إلغاء هذه الانتخابات التعددية، الأولى من نوعها في تاريخ الجزائر المستقلة، كان في الحقيقة بداية نهاية النظام التعددي الذي نتخض عن انتفاضة أكتوبر 1988. وقد جاء إعلان حالة الطوارئ في 1992 مكملاً له ليجعل ساحة المواجهة السياسية الفاعلة حكرًا على «المسلحين»، أجهزة الأمن والمنظمات الإسلامية المسلحة.

باسم حالة الطوارئ، أحكم النظام قبضته على الساحة السياسية، محوًلاً النقاش الثري الذي عرفته البلاد بين 1988 و1992 إلى خطاب أحادي مجتز عن أولوية «اجتثاث الإرهاب»، وهو إن لم يحظر الأحزاب المعارضة له، فقد ضيق من نشاطها، فممنع التظاهرات والاجتماعات العامة إلا بإذن من الولاة بعدما كانت تنظم بمجرد تصريح من عدة أشخاص. وأعاد إغلاق وسائل الإعلام الحكومية في وجه كل من لا يهمل «لنجاحاته».

حالة الطوارئ وتحجيم العمل الحزبي المستقل

عام 1992، حتى قيادة الحزب الواحد الأسبق، جبهة

التحرير الوطني، ضُمت صوتها إلى صوت التيارات الداعية إلى «مصالحة وطنية» مع جبهة الإنقاذ المحظورة. أما ما يدعى بـ«التيار الاستصالي» الداعي إلى القضاء على الإسلام السياسي، فلم يكن في نظر النظام مأمون الجانب تمامًا، فاكففى باستعماله في دعاته ضد الإرهاب، فأتاح له بعض المساحات في الصحافة الموالية له. لم يكن للسلطة العسكرية من قاعدة ترتكز عليها في بداية الأزمة سوى بعض الأحزاب الصغيرة التي قبلت المشاركة في المؤسسات الانتقالية المعينة ولم يكن لها من برنامج سوى مساندة القوانين اللبرالية التي مُرّرت بسهولة في أوج الفتان الأمني. وقد أعطى سلوك هذه الأحزاب للمواطنين صورة بائسة عن النشاط الحزبي: صورة الاستنزاق الخالي من كل اقتناع إيديولوجي.

وسرعان ما أدرك النظام حاجته إلى أجهزة حزبية حقيقية يعتمد عليها لخوض انتخابات 1997. فقرر أن «يصنع» حزبه الخاص، «التجمع الوطني الديمقراطي»، وأن يسترجم ابنه الضال، جبهة التحرير الوطني، بتنصيب قيادة موالية له على رأسها. وقد تلخص دور هذين الحزبين منذ 1997 في تزوير الانتخابات وتبجير المهاتمة الأمنية. ويمكن بسهولة تشبيههما بحزب واحد جديد ذي رأسين كل همة - عدا توزيع المناصب والامتيازات على كوارده - الدفاع عن «الديموقراطية المسؤولة»، وعن «مزاي الاقتصاد الحر».

وقد ساهم هذان الحزبان في حصر النقاش السياسي خلال التسعينيات في جدل عقيم عن الوضع الأمني، فوجدت المعارضة نفسها حبيسة معادلة سياسية مفروضة، مبتورة من كل مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية. فعلى رغم أن البلاد كانت في طور الانتقال نحو الاقتصاد الليبرالي بكل ما تأتي عنه من مأس، ظلت المسائل الاقتصادية والاجتماعية شبيهة غائبة عن النقاش. ونجم من ذلك انحسار صدقية الكثير من الأحزاب وتحولها في نظر الرأي العام إلى منظمات مقفولة الصلة باهتماماته، خلاصة طموحها المشاركة في الانتخابات.

بوتفليقة وتفرزيم البرلمان

وقد واصلت سياسة الرئيس بوتفليقة عموماً سابقتها:

دعم الحزبين «الرسميين» واحتواء الأحزاب التي تقبل بالمشاركة في «حكومات الوحدة الوطنية» (حركة مجتمع السلم الإسلامية خصوصاً) وتشجيع الانقلابات داخل الأحزاب التي تحاول الإفلات من سيطرة أجهزة الأمن (اشتقاق حركة النهضة في 1999 إلى حزبين أحدهما قبل المشاركة في الحكومة)، بالإضافة، طبعاً، إلى التصديق على نشاط معظم باقي الأحزاب باسم قانون حالة الطوارئ الذي ما زال ساري المفعول.

الشيء الجديد الوحيد الذي جاء به الرئيس بوتفليقة منذ تبوئه كرسي الرئاسة في 1999 هو التعبير جهراً عن ضيقه بالتعددية السياسية والنقابية، أما احتقاره للمجلس الشعبي، فوصل درجة استغلال فترات عطلة النواب لتسيير شؤون البلاد من طريق أوامر رئاسية لا يسع هؤلاء سوى أن يصوتوا عليها بـ«نعم» أو «لا»، من دون أدنى حق في مناقشتها. ولا جدال اليوم في أن المجلس في نظر عبد العزيز بوتفليقة هيئة شكلية يُكافأ بالوصول إلى عتباتها أكثر السياسيين حمية في مسانده. ولا أدل على ذلك من قيامه شخصياً بإعداد قوائم ترشيحات جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي إلى انتخابات 17 أيار 2007.

ويبوره أسهم ارتداد الإهتمام الشعبي بالعمل الحزبي في تحول الكثير من الأحزاب إلى ماكينات انتخابية بكل ما يعني ذلك من صراعات في صفوفها من أجل اقتسام حلوى المناصب المنتخبة. وقد بلغت هذه الصراعات في أوساط جبهة التحرير الوطني حدة غير مسبوقة إبان فترة التحضير للانتخابات التشريعية الماضية، ولم تسلم منها الحركة الإسلامية.

ومن اللافت للنظر للتناقض الصارخ بين واقع هذه المعارك من جهة وواقع الامبالاة الشعبية بالاقتراع، من جهة أخرى. ومن الدهش أن هذه الصراعات لم تتمحض إلا نادراً عن نقاش مجد حول المسائل الاقتصادية والاجتماعية التي تشغل بال الجزائريين (خصخصة الاقتصاد، إصلاح المنظومة التربوية، إلخ).

وكانت نتيجة «معارك الترشيحات» هذه اقتناع الكثير من المواطنين بأن الانتخابات بالنسبة إلى معظم الكوادر الحزبية وسيلة لارتقاء السلم الاجتماعي لا غير، وخصوصاً

أن النواب الذين فتحو مداومات نيابية يستمعون فيها إلى «انشغالات المواطنين»، يكادون يُعدّون على أصابع اليد.

#### البرلمان كوسيلة لارتقاء السلم الاجتماعي

وقد عملت حكومة بوتفليقة على ترسيخ الاقتناع الشعبي بـ«الجدوى البرلمان»، مستعملة في ذلك شتى الوسائل، بما فيها التغطية المتلفزة لنقاشات النواب حول أجورهم في 2002. هذه النقاشات المحترمة صدمت الرأي العام وظهرت له الكثير من المنتخبين على «وجههم الحقيقي»، كـ«وصولييين» كل همهم زيادة امتيازاتهم. وقد تأكد له هذا الوجه البائس بعدما طالبت العدالة برفع الحصانة البرلمانية عن عشرة نواب متهمين في قضايا فساد.

وزاد من لامبالاة الناخبين بانتخابات 17 أيار التشريعية الجهل الخامل لدى شرائح شعبية واسعة بصلاحيات المجلس الشعبي. غير أنه يمكن تفسير هذا «الجهل» بسهولة، لكون المجلس لا يستعمل صلاحياته إلا نادراً، فهو، مثلاً، منذ 2002، لم يقترح سوى مشروع قانون واحد مكتفياً بمناقشة مشاريع الحكومة وبالمصادقة على الأوامر الرئاسية الصادرة إبان فترات عطلته.

بالنظر إلى كل هذه العوامل فإن لامبالاة الجزائريين باقتراع أيار الماضي ليست سوى ردة فعل على لامبالاة معظم النواب بهموم الجزائريين، في وقت تعيش فيه البلاد رغداً مالياً غير مسوق بسبب الارتفاع العالمي في أسعار النفط والغاز. ويمكن القول للتبسيط بان الجزائريين لم ينسوا نقاشات المنتخبين الصاخبة حول أجورهم، ولم ينسوا أن معظمهم لم يبد التحمس نفسه في إقناع الحكومة باستعمال الموارد الإضافية الناتجة من ارتفاع أسعار النفط لتحسين ظروف معيشة المواطنين ومحاربة البطالة المتفشية. أما ما تقدمه الحكومة تفسيراً للمقاطعة الكبيرة لصناديق الاقتراع فليس إلا نتيجة سياسة متصلة حوّلت الساحة الحزبية إلى «سوق انتخابية» مهجورة يكثر فيها المسترقفون وجعلت من البرلمان صدقة فارغة تردّد أصداء توجيهاات الرئيس.

\* صحافي جزائري